

حدود الدين وحدود الدولة: قراءة في تطور مفهوم الدارين بين الخلافة والسلطنة العثمانية

■ محمد عفيفي

م مثل اجتياح التتار لبغداد عاصمة الخلافة العباسية عام 1256م ضربة قاصمة للدور الذي لعبته بغداد كعاصمة للعالم الإسلامي، على الرغم من الضعف الشديد الذي انتاب الخلافة العباسية في الفترات الأخيرة قبل سقوط بغداد؛ إذ تعدد السلاطين في بقاع العالم الإسلامي، وأصبحوا يشكلون القوة الحقيقية، واقتصرت سلطة الخليفة العباسي على العراق، وربما بغداد فقط. ولكن استمرت الخلافة العباسية تمثل الشرعية كامتداد طبيعي لتاريخ طويل منذ الخلافة الراشدة.

ولا أدلّ على ذلك من حالة دولة سلاطين المماليك في مصر؛ إذ احتاج سلاطين المماليك منذ البداية - ولأصولهم كرقيق - إلى سند شرعي لقيام

■ رئيس قسم التاريخ، كلية الآداب، جامعة القاهرة.

سلطنتهم في مصر والشام، ولذلك سعى السلطان أئيك ومنذ البداية إلى إعلان تبعيته للخلافة العباسية في بغداد؛ لتكون هذه التبعية سنداً شرعياً له في صراعه مع بقايا سلاطين بني أيوب.

ومع سقوط بغداد في عام 1256م أصبح إحياء الخلافة العباسية في مصر بمثابة الحل الأمثل الذي سعى إليه السلطان بيبرس لإضفاء شرعية على وصوله إلى الحكم بعد اغتيال قطز. وفي عام 1261م بُوع الأمير أحمد ابن الخليفة الناصر لدين الله ابن المستضيء بالله خليفة في القاهرة، وقد أصدر الخليفة تقليداً للسلطان بيبرس بحكم «البلاد الإسلامية وما ينضاف إليها، وما سيفتحه الله على يديه من بلاد الكفار».

وذكر السيوطي أن بيبرس قد حصل على لقب «قسيم أمير المؤمنين»، هذا اللقب الذي لم يحصل عليه أحد من قبل.

الفتح العثماني لمصر: السلطان الخليفة:

تطورت قوة العثمانيين بشكل كبير في العالم الإسلامي في مطلع القرن السادس عشر، وترتب على ذلك حتمية الصدام بينهم وبين القوى الإسلامية التقليدية آنذاك: الصفويين في إيران والعراق، وسلاطين المماليك في مصر والشام.

وما يهمنا هنا هو الفتح العثماني لمصر في عام 1517م، والذي سترتب عليه تبعية الحجاز للدولة العثمانية، ومن ناحية أخرى مواجهة العثمانيين لمسألة الخلافة العباسية في القاهرة.

ومنذ البداية وبعد انتصار سليم الأول على السلطان المملوكي الغوري في موقعة مرج دابق 1516م، سيدخل الخليفة العباسي

المتوكل في تبعية سليم، بدلاً من أن يُعلن سليم تبعيته للخلافة العباسية.

ويحدثنا ابن إياس - وهو مصدر معاصر للفتح العثماني لمصر - عن دخول الخليفة العباسي في القاهرة في طاعة السلطان سليم، وتوظيف السلطان للخليفة ومكانته الروحية في تهدئة حال الرعية وعودة الاستقرار للقاهرة:

«وفي يوم الجمعة سلخ سنة اثنتين وعشرين وتسعمائة، فيه دخل أمير المؤمنين محمد المتوكل على الله إلى القاهرة، فدخل في صحبته وزراء ابن عثمان ومن عساكره الجمع الغفير... فلما دخل الخليفة دخل من باب النصر وشق من القاهرة وقدامه المشاعلية تنادي للناس بالأمان والاطمئنان والبيع والشرى والأخذ والعطا، وأن لا أحد يشوش على أحد من الرعية، وقد عُلق باب الظلم وفتح باب العدل».

وهكذا يتضح لنا طبيعة الدور الإعلامي والسياسي الذي لعبه الخليفة العباسي لصالح العثمانيين، في تهيئة الأجواء المصرية لتقبل الغازي الجديد.

وواضح تمامًا من حوليات ابن إياس مدى الاختلاف في طبيعة سلطات ومكانة كل من الخليفة العباسي والسلطان العثماني سليم الأول؛ فمكانة الخليفة العباسي هي مكانة رمزية لها أبعاد دينية، يستمد منها السلطان البركة، ويوظفها لصالح الآلة العثمانية الحاكمة الجديدة.

بينما تتضح ملامح السلطة والنفوذ الحقيقي في البلاد في طبيعة الألقاب التي يوصف بها السلطان العثماني في خطبة الجمعة الأولى بعد الفتح العثماني، يقول ابن إياس:

«وفي ذلك اليوم خطب باسم السلطان سليم شاه على منابر مصر القاهرة، وقد ترجم له بعض الخطباء فقال: وانصر اللهم السلطان ابن السلطان، مالك البرين والبحرين، وكاسر الجيشين، وسلطان العراقين، وخدام الحرمين الشريفين، الملك المظفر سليم شاه، اللهم انصره نصرًا عزيزًا وافتح له فتحًا مبيّنًا».

ويشير النص السابق إلى أن سليم الأول قد ورث نفس الوضع السابق في العصر المملوكي، السلطة الفعلية في البلاد لسلاطين المماليك؛ بينما السلطة الرمزية للخليفة العباسي، حفاظًا على التاريخ الطويل للخلافة الإسلامية. كما يتضح لنا أيضًا أن لقب «خدام الحرمين الشريفين» - هذا اللقب الذي أطلقه البعض على السلطان سليم الأول بعد فتح مصر، وإعلان تبعية الحجاز له - هو لقب لا يرتبط إطلاقًا بمسألة الخلافة، وإنما يعود ذلك اللقب لتبعية الحجاز للدولة العثمانية، فضلًا عن رعاية السلطان لقوافل وشؤون الحج. وعلى الرغم من ذكر ابن إياس لهذا اللقب «خدام الحرمين» ضمن ألقاب السلطان سليم الأول فإنه - ابن إياس - لا يذكر على الإطلاق أي إشارة إلى انتقال الخلافة من الخليفة العباسي إلى السلطان العثماني.

وهنا سندخل في جدل تاريخي طويل غير محسوم حتى الآن، ونقصد بذلك التضارب بين المؤرخين حول قصة تنازل الخليفة العباسي عن الخلافة إلى السلطان العثماني.

في البداية سنحاول التعرف على أحدث الدراسات التركية حول هذا الشأن، ويعدّ كتاب «الدولة العثمانية: تاريخ وحضارة» الصادر عن مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية في إستانبول عام 1999 - تحت إشراف وتقديم أكمل الدين إحسان أوغلي - من

أهم المراجع التي تقدم وجهة النظر التركية حول هذه المسألة المثيرة للجدل.

يتبنى الكتاب وجهة النظر القائلة بانتقال الخلافة إلى السلاطين العثمانيين بعد عام 1517م؛ أي عام فتح مصر؛ لكنه لا يحدد سنة معينة أو حادثة بعينها لانتقال الخلافة، ويدافع عن وجهة نظره هذه ناقداً الرافضين لهذه الرواية لعدم ورود أخبار أو حدوث احتفالات أو مراسم لانتقال الخلافة إلى السلطان العثماني:

يتضح لنا طبيعة الدور الإعلامي والسياسي الذي لعبه الخليفة العباسي لصالح العثمانيين، في تهيئة الأجواء المصرية لتقبل الغازي الجديد

«لأجل هذا فإن مسألة وجود شرط لاحتفال خاص أو عدمه ليست بمسألة ذات بال».

لكن الكتاب يشير إلى نقطة هامة ربما تؤيد وجهة نظره السابقة؛ إذ يذكر أنه قد دارت العديد من النقاشات حول مدى أحقية

العثمانيين في الخلافة أثناء عصر السلطان سليمان القانوني، ويستند الكتاب إلى أحد أهم المصادر العثمانية في هذا الشأن، وهو الرسالة التي كتبها لطفى باشا الوزير العالم بالعربية والفارسية تحت عنوان «خلاص الأمة في معرفة الأئمة»، ثم تُرجمت بعد ذلك إلى التركية، مما يوضح أن الهدف من كتابتها كان ذيوها في العالم الإسلامي قاطبةً وليس فقط العالم التركي.

في هذه الرسالة الهامة يتحدث لطفى باشا عن الخلافة ومكانتها وأهميتها، كما يقدم تاريخاً موجزاً لتطورها، وينتقل لطفى باشا بعد ذلك لمناقشة قضية في غاية الأهمية لطالما أثارت الكثير من الجدل في الأدبيات الإسلامية، وهي الرأي القائل بأن الخلافة في قریش،

هذا الرأي الذي كان عليه شبه إجماع منذ عصر الماوردي (توفي 1058م)، ويدحض لظفي باشا هذا الرأي، ويسعى لإثبات عدم صحته، أو على الأقل عدم إمكانية استمراره التاريخي. ويرى لظفي باشا أنه لو كان الأمر كذلك فإن المسلمين - من وجهة نظره - سوف يظلون بلا خليفة بعد انسحاب العباسيين من مسرح التاريخ، وهو وضع يتنافى مع المصلحة الإسلامية، ويقوم لظفي باشا بالدعاية للسلطان سليمان القانوني كخليفة للمسلمين:

«لا غرو أن يكون السلطان العثماني (سليمان القانوني) - وهو حامي الإسلام والمسلمين ضد الغرب المسيحي والمجاهد في سبيل الله - أجدد الناس وأحقهم بحمل لقب الخلافة».

ولا يعني ذلك أن السلطان سليمان القانوني هو أول من حمل لقب الخليفة؛ ولكنه يؤكد على الأقل تمازج الخلافة في السلطنة العثمانية.

والحق أن لظفي باشا لم يكن هو أول من تصدى في العالم التركي لمسألة حتمية الخلافة في قريش؛ إذ تناول الفقيه الحنفي المعروف - وعند وقت مبكر نسبياً - «صدر الشريعة»، المتوفى في عام 1346م - وكان من أعلم علماء تركستان - حديث «الأئمة من قريش»، ورأى أن هذا الشرط لم يعد صالحاً مع الزمان:

«من بين الشروط المذكورة لا يبحث الشروط التي غابت ولم تعد موجودة، وقد غاب شرط القرشية في زماننا ولم يعد موجوداً».

وكأن صدر الشريعة يفتح الباب مبكراً بفتواه هذه لتولي السلاطين العثمانيين بعد ذلك مقام الخلافة، بحكم أنهم أهم سلاطين العالم الإسلامي، وذلك بعد سقوط بغداد على يد المغول في عام 1256م،

وانهيار السلطة والشوكة للعباسيين، وهنا فتح الباب بين وصول السلطان إلى منصب الخلافة.

نعود مرةً أخرى إلى رسالة لطفي باشا، هذه الرسالة التي تؤكد في القرن السادس عشر على اتجاهٍ ذهب إليه الكثير من الفقهاء في المشرق والمغرب من قبل حول «التمازج بين السلطنة والخلافة»، وأن من له القوة تؤول له الخلافة، دون النظر إلى أصل أو شرف نسب. ولذلك يشير الكتاب إلى نقطة مهمة في هذا الشأن حول تمازج السلطة الفعلية - السلطان - والسلطة الرمزية - الخليفة - وحول حصول ذلك بالأمر الواقع:

«هكذا كان العثمانيون يجلسون السلطان بصفته الخليفة الذي استحق عن جدارة حمل هذا اللقب حقاً لسيفه».

وسيرًا على نفس الدرب يقدم مؤرخ تركي آخر هو أحمد آق كوندز وجهة نظره حول هذا الشأن؛ إذ يؤكد انتقال الخلافة في زمن السلطان سليم الأول، حيث اصطحب السلطان سليم معه من مصر إلى إستانبول الخليفة العباسي المتوكل، وهناك استلم منه الخلافة في حفلٍ مهيب في جامع آيا صوفيا، حيث أجاز العلماء لسليم ذلك، لا سيما وأن مكة والمدينة أصبحتا تحت يديه، وأنه أهم سلطان في عالم الإسلام، وبالتالي له الحق أن يُلقَّب بلقب الخلافة.

ويؤكد كوندوز حمل السلاطين العثمانيين لقب الخلافة منذ أيام السلطان سليم الأول وحتى الخليفة الأخير عبد المجيد أفندي في عام 1924م. ويذكر كوندوز حادثة استعمال السلطان سليم لقب خليفة بعد فتح مدينة حلب «خليفة الله»، وورد ذلك في مقدمة القوانين المعروفة لسنجق سمندرة عام 1516م، وفي مقدمة قوانين طرابلس الشام التي

وضعت عام 1519م. وفي عهد السلطان سليمان القانوني كتب الفقيه الشهير أبو السعود أفندي:

«السلطان ابن السلطان، السلطان سليمان خان ابن السلطان سليم خان خليفة رسول رب العالمين، ممهد قوانين الشرع المبين، وظل الله الظليل على كافة الأمم، حائز الإمامة العظمى، وسلطان البحر، وارث الخلافة الكبرى كابرًا عن كابر، ناشر القوانين السلطانية، والخاقان العاشر، سلطان العرب والعجم والروم، حامي حمى الحرمين».

وهناك العديد من الملاحظات حول النص السابق، لعل أهمها أن الفقيه الشهير أبا السعود قدّم لقب السلطان على لقب الخليفة؛ إذ بدأ نعته بأنه السلطان ابن السلطان، ثم يأتي لقب الخلافة متأخرًا بعض الشيء. وهذا أمر في غاية الأهمية؛ لأنه يقدم الأمر الواقع على الأمر النظري أو المعنوي، ويقدم السلطة الفعلية أو «السياسية» على السلطة الدينية، كما يشير إشارة واضحة إلى أن السلاطين اكتسبوا لقب الخلافة لأنهم ليسوا فقط مجرد سلاطين، ولكنهم أقوى سلاطين العالم الإسلامي، وهو ما يتماشى مع المفهوم السابق الإشارة إليه أن العثمانيين اكتسبوا ذلك بالسيف؛ لأنهم حماة الإسلام وخادمو الحرمين الشريفين.

ويلاحظ البعض أن الفكر السياسي العثماني خلال الحقبة الكلاسيكية لم يصنف الكثير في مسألة الخلافة، ربما سوى رسالة لطفي باشا المذكورة، ويفسر ذلك بأنه لم تكن هناك حاجة فعلية إلى دراسات جديدة في هذا الشأن، طالما أن الأمر مستقر للسلاطين العثمانيين فهم حماة الإسلام، والخلافة في أيديهم منذ 1517م. وعلى ذلك ستظهر المناقشات والجدل حول مسألة الخلافة في ظل اللحظات الصعبة التي ستمر بها الدولة العثمانية في عصرها الأخير.

وعلى الجانب العربي خرجت العديد من الدراسات التاريخية حول مسألة الخلافة في العصر العثماني والجدل الحاد بشأن ذلك. ولعل أهم هذه الدراسات الكتاب المثير الذي أصدره عبد العزيز الشناوي في سبعينيات القرن العشرين «الدولة العثمانية: دولة إسلامية مفترى عليها»، هذا الكتاب الذي أعاد طرح وتقويم الفترة العثمانية ليس في مصر فحسب؛ بل وفي العالم العربي كله. وبصرف النظر عن التعاطف الشديد الذي أبداه الشناوي تجاه العصر العثماني؛ فإن ما يهمننا الآن هو تناوله لمسألة الخلافة، وحمل السلاطين العثمانيين لقب الخلافة. ومنذ البداية يرفض الشناوي فكرة تنازل الخليفة العباسي عن الخلافة إلى السلطان سليم الأول؛ إذ يرى أن السلطان العثماني - بشكل عام - لم يكن بحاجة إلى هذه السلطة الرمزية المعنوية فهو:

«كان الرئيس الأعلى لأكبر دولة إسلامية في العالم، وهو بحكم منصبه كان المهيم على الهيئة الدينية الإسلامية الحاكمة والتي كان يرأسها شيخ الإسلام مفتي إستانبول سابقاً».

ويرى الشناوي أن هذا الوضع لم يتغير إلا في أواخر القرن الثامن عشر عندما:

«أضفى السلطان على نفسه لقب خليفة في أواخر القرن الثامن عشر لأسباب سياسية استهدف منها إرهاب الدول الأوروبية الطامعة في ممتلكات الدولة».

ويمثل الشناوي هنا النظرية التقليدية التي سادت في الشرق والغرب حول مسألة العثمانيين والخلافة؛ حيث ساد الاعتقاد بأن العثمانيين لم يهتموا بأمر الخلافة إلا بعد الهزائم المتتالية لهم في القرن الثامن عشر، وأيضاً لمناوأة قيصر روسيا، العدو التقليدي للدولة

العثمانية، بإثارة مشاعر المسلمين في داخل الإمبراطورية الروسية. والدراسة الثانية المهمة في هذا الشأن هي تلك التي أعدها أستاذ الدراسات التركية أحمد فؤاد متولي حول «الفتح العثماني للشام ومصر ومقدماته من واقع الوثائق والمصادر التركية والعربية»، ويفرد متولي جزءاً من كتابه لدراسة «مسألة الخلافة»، ويعطينا متولي تفاصيل هامة حول انتقال الخليفة العباسي مع سليم إلى إستانبول، فضلاً عن حياته اليومية هناك. يذكر متولي أن المتوكل على الله عاش في إستانبول حياة ملؤها الإسراف والبذخ، كما كان كثير الخلاف مع أبناء عمه الذين انتقلوا معه من القاهرة. ودفعت تصرفات المتوكل السلطان سليم إلى إبعاده خارج إستانبول، حيث استمر هناك منفياً إلى زمن السلطان سليمان القانوني، الذي أعاده من جديد إلى إستانبول، ثم طلب منه السلطان سليمان العودة إلى مصر. ويرى متولي أن المتوكل عاد إلى القاهرة وكان لا يزال يحمل لقب الخلافة إلى أن مات في عام 945هـ/ 1538م، وهو يقدم هنا وجهة نظر تختلف تماماً عن الدراسات التركية الحديثة التي عرضنا لها من قبل.

ويذكر متولي أن هناك من المصادر التركية المتأخرة التي ترى أن التنازل عن الخلافة كان لصالح السلطان سليم الثاني، كما يرى أن هناك مصادر أخرى تنفي هذا التنازل، وتؤكد على عدم انتقال الخلافة إلى العثمانيين.

ويسرد متولي العديد من الشواهد التي تدعم وجهة نظره؛ إذ يذكر أن المصادر التركية المعاصرة للسلطان سليم لم تتكلم عن مسألة انتقال الخلافة، ويرى أن كُتَّاب التاريخ من الأتراك الذين صاحبوا سليم في فتحه لمصر، أو حتى الذين عاصروا الفتح مثل ابن كمال وحيدر جلبي

ومترقجي نصوح وجلال زاده قوجه نشانجي مصطفى لم يذكروا مسألة انتقال الخلافة، وأن هذا الحدث - الكبير من وجهة نظره - لو وقع لسارع هؤلاء إلى ذكره. ويدعم متولي رأيه بأن المؤرخين «العرب» المعاصرين للفتح - مثل ابن إياس وابن زنبل الرمال - لم يذكروا شيئاً عن هذا الأمر، على الرغم من ذكر ابن إياس لسفر الخليفة العباسي إلى إستانبول، وحزن ابن إياس لهذا الأمر؛ كما يشير متولي إلى أن خطبة الجمعة على منابر مصر لم يُذكر فيها لقب الخليفة مصاحباً لاسم السلطان سليم، كما لم يضرب لقب الخلافة على العملة التي سُكت باسمه. ويشير متولي إلى مؤرخ تركي معاصر للسلطان سليمان القانوني هو محمد بن أحمد أدرنوي الذي ذكر نهاية المتوكل ونهاية الخلافة معه قائلاً:

«رده - الخليفة المتوكل - السلطان سليمان خان إلى مصر مكرماً عند بلوغه موت أبيه المستمسك في سنة 927هـ، واستمر خليفة بمصر 23 سنة ثم مات فانقرضت الخلافة بسهولة».

يشير متولي إلى أن خطبة الجمعة على منابر مصر لم يُذكر فيها لقب الخليفة مصاحباً لاسم السلطان سليم، كما لم يضرب لقب الخلافة على العملة التي سُكت باسمه

ويرى متولي أن نعت السلطان العثماني بلقب الخليفة، - مع اهتمام الدولة العثمانية بالمكانة الروحية للخلافة - لم يظهر إلا مع توقيع معاهدة «كوجك قينارجه» سنة 1774م مع روسيا في عهد السلطان عبد الحميد الأول، وأن نعت السلطان نفسه رسمياً بلقب الخليفة لم يظهر قبل ذلك. ويرى متولي أن السر وراء ذلك يرجع إلى اعتراض قيصر روسيا على السلطان العثماني أثناء كلامه باسم العرب، فاستاء عبد الحميد من ذلك، وأصر على ذكر لقب الخلافة نكايَةً في قيصر روسيا.

ويُرجع متولي إلى السلطان عبد الحميد الثاني مسألة إحياء الخلافة الإسلامية بشكل رسمي والنص على ذلك في دستور 1876م، ومنذ ذلك الحين استمر استخدام لقب الخليفة بشكل رسمي في المناسبات الكبرى. ويفسر ذلك تبني عبد الحميد الثاني لدعوة «الجامعة الإسلامية»، ومحاولة لم شمل العالم الإسلامي ليقف ككتلة واحدة في وجه التدخل الأوروبي، والهجمة الشرسة للاستعمار على أقطار الإسلام. وربما كان إحياء عبد الحميد الثاني لمسألة الخلافة هو محاولة منه أيضاً للوقوف أمام دعاة الإصلاح في إستانبول، هؤلاء الذين نظر إليهم عبد الحميد على أنهم من أتباع الغرب. وبطبيعة الحال لا يمكن تجاهل انتشار الفكرة القومية بين شعوب الدولة العثمانية، ومحاولة عبد الحميد مواجهة ذلك بفكرة «الجامعة الإسلامية» والخلافة، على أساس أن الإسلام وطن.

والدراسة الأخرى التي نعرض لها في هذا الشأن هي رسالة الدكتوراه التي أعدها المصري سيد محمد السيد في إستانبول حول «مصر في القرن السادس عشر». ولم يتعرض الباحث في دراسته تلك لمسألة العثمانيين والخلافة إلا في أسطر قليلة، حيث يميل سيد - واستناداً إلى مصادر تركية - إلى أنه:

«واعتباراً من عام 923هـ / 1517م أصبح للسلطان العثماني سلطة شرعية كاملة باعتباره خليفة للمسلمين وخادماً للحرمين الشريفين».

ولا يقدم الباحث تفاصيل جديدة في هذا الشأن.

وإذا انتقلنا إلى تناول الدراسات الأجنبية لهذه المسألة وجدنا دراسة الباحث الفرنسي جيل فينشتاين - حول «الإمبراطورية العثمانية في عظمتها: القرن السادس عشر»، والتي شارك بها ضمن كتاب روبر

مانتران: «تاريخ الدولة العثمانية» - من الدراسات المهمة في هذا الشأن؛ إذ يرسم فينشتاين في هذه الدراسة صورة بانورامية لتطور وأهمية الدولة العثمانية في القرن السادس عشر الذي يمثل بحق عظمة الدولة سواء من ناحية الفتوحات والامتداد الجغرافي، أو حتى من حيث القوة العسكرية الضاربة، أو حتى النظام المؤسسي للدولة، لا سيما في عهد السلطان سليمان القانوني، الذي سُمي بذلك نظرًا لِكَمِّ التشريعات التي صدرت في عهده لتنظيم هذه الإمبراطورية المترامية الأطراف.

يشير فينشتاين إلى ظاهرة هامة تتعلق بالألقاب التي أطلقها سليمان القانوني على نفسه للدلالة على قوته وتنوع رعاياه وعظمة الدولة في عهده. واللقب الرئيس والأول لسليمان هو لقب السلطان «باديشاه»:

«أنا السلطان وباديشاه البحر المتوسط والبحر الأسود ورومليا والأناضول وبلاد الروم وكرمان وبلاد ذو القادر وديار بكر وكرديستان وأذربيجان وفارس ودمشق وحب ومصر والقدس الشريف ومكة المكرمة والمدينة المنورة وجميع بلاد العرب واليمن وجدة وأرض التتار إلى جانب العديد من البلدان الأخرى التي غلبها جبروت سيوف أسلافي الأمجاد وأجدادي الأكرمين، ناهيك عن عددٍ هائلٍ من الأمصار التي فتحتها بحسامي الوضاء».

ويرى فاينشتاين أن ما كان يهم السلاطين العثمانيين بعد انتصارهم على المماليك هو الحرمين الشريفين؛ لأن ذلك أتاح لهم الإشراف على شؤون الحج، بما في ذلك من مكانة عالية في العالم الإسلامي، ولذلك اكتسب هؤلاء السلاطين لقب «خادم الحرمين الشريفين». ويرى أن هذا اللقب كان أهم لدى السلاطين الأوائل منذ سليم الأول، وأفضل من لقب الخليفة، هذا اللقب الذي لم يهتموا به كثيرًا:

«لم يكن سليمان بحاجة إلى الانتساب إلى النبي بأواصر الدم، ولا حتى إلى التذرع بتنازل الخليفة العباسي الأخير في القاهرة عن حقوقه لسليم وذريته، فهذا التقليد سوف يصاغ فيما بعد بوقت طويل عندما يسعى العثمانيون في القرن الثامن عشر إلى الذود عن شرعيتهم ضد الوهابيين أو في وجه اعتداءات أوروبا المسيحية، حتى يستشعر بشكل كامل أنه خليفة أمير المؤمنين بلا منازع».

ولا تختلف أطروحة المؤرخ الأمريكي الشهير ستانفورد شو - في كتابه «تاريخ الدولة العثمانية وتركيا الحديثة» - كثيرًا عن ما قدمه فينشتاين؛ إذ يشير شو إلى تضارب المصادر التاريخية في مسألة انتقال الخلافة العباسية إلى العثمانيين بعد فتح مصر؛ حيث تشير بعض المصادر إلى تنازل المتوكل لسليم عن الخلافة؛ بينما تذكر مصادر أخرى عودة المتوكل إلى مصر واحتفاظه بالخلافة حتى وفاته، ويرى شو أن لقب خليفة الذي نراه مصاحبًا لبعض السلاطين بعد سليم الأول لا يعني بالضرورة التأكيد على مسألة انتقال الخلافة إلى العثمانيين؛ إذ يشير إلى ظاهرة هامة في العالم الإسلامي منذ سقوط الخلافة العباسية في بغداد على أيدي التتار، وهي أن العديد من حكام العالم الإسلامي قد حملوا لقب الخلافة تأكيدًا على قوتهم وسطوتهم، وليس بالمفهوم التقليدي القديم للخلافة، لقد أصبح اللقب إلى حد كبير لقبًا فخريًا ربما حمله أكثر من حاكم في الوقت نفسه. ويؤكد شو على حقيقة هامة أن لقب خليفة لم يكن هو اللقب المفضل والمقدم عند السلاطين العثمانيين؛ إذ بجّل هؤلاء السلاطين بعد لقب سلطان لقب «خادم الحرمين الشريفين» نظرًا لأهمية هذا اللقب في العالم الإسلامي، وما يعنيه ذلك من رعاية شؤون الحج والحجاج من شتى بقاع العالم الإسلامي.

ويرى شو أيضًا أن الادعاءات الحقيقية للسلطين العثمانيين في الخلافة، وحرصهم على حمل هذا اللقب بشكل رسمي ودولي، لم يظهر في الحقيقة إلا في القرن الثامن عشر، عندما وافقت روسيا على الاعتراف للسلطان بلقب خليفة ومنحه سلطة روحية على مسلمي منطقة القرم، ثم يأتي التوظيف السياسي للخلافة على نطاق واسع على يد السلطان عبد الحميد الثاني؛ حيث يشير شو إلى ظاهرة هامة وهي ارتباط إعلاء شأن الخلافة بلحظات تدهور وانحطاط الدولة العثمانية، حين يعلو الحديث عن الهوية الدينية في اللحظات الحرجة والصعبة.

وربما يذكرنا ذلك بالكتاب الشهير للزعيم الوطني محمد فريد «تاريخ الدولة العلية العثمانية»، هذا الكتاب الذي صنفه محمد فريد في إطار الدعاية لفكرة الجامعة الإسلامية، ولذلك قدم هذا الكتاب إلى السلطان عبد الحميد الثاني:

«قصدتُ بهذه الخدمة أن أقوم بفرض يجب على كل إنسان أدائه لعرش الخلافة العظمى وملجأ الإسلام في هذا الزمان مولانا أمير المؤمنين السلطان الغازي عبد الحميد خان الثاني أمدَّ الله في عمره وأيده بنصره».

ولذلك يؤكد محمد فريد على الرواية القائلة بانتقال الخلافة إلى العثمانيين منذ فتح سليم الأول لمصر في عام 1517م. وعلى ذلك يقسم محمد فريد تاريخ الخلافة الإسلامية إلى مرحلتين أو وفقًا لتعبيره فرعين:

«تاريخ هذه الأمة - الإسلامية - الفاتحة الشريفة قد ينحصر على التوسع في فرعين رئيسيين: الخلافة العربية والخلافة التركية».

هكذا نلاحظ مدى ارتباط إحياء الخلافة بلحظات الضعف والأزمات التي تمرّ بها الأمة الإسلامية، وربما يردنا هذا إلى الدعوات الحالية في استلهاام الخلافة، والحديث عن أن إلغاء الخلافة عام 1924م هو السبب الرئيس في مشاكل الأمة حتى اليوم.

ويقدّم المؤرخ التركي خليل إينالجيك أطروحة أخرى مغايرة، وبها بعض الجديد؛ حيث يشترك إينالجيك مع البعض في رفض قصة تنازل الخليفة المتوكل عن الخلافة إلى السلطان سليم، ويرى أن سليم كان يفضل أكثر لقب سلطان - غازي، واللقب الجديد «خادم الحرمين الشريفين»، وأنه لم يفكر في لقب الخلافة الذي لم يعن لديه الكثير.

ويأتي الجديد في أطروحة إينالجيك من خلال رؤيته أن السلطان سليمان القانوني هو الذي مال إلى ادعاء «الخلافة» وحمل لقب «خليفة المسلمين». دفعه إلى ذلك رغبته في إعلاء شأنه على بقية حكام العالم الإسلامي، وإبراز دور الدولة العثمانية التي وصلت في عصره لتصبح القوى العظمى على المستوى العالمي. ولكن إينالجيك يرى أن مفهوم الخلافة آنذاك كان غير مفهوم الخلافة الكلاسيكي الذي عرفه العالم الإسلامي سابقاً:

«أغنى هؤلاء - العثمانيون - مؤسسة الخلافة بمعنى جديد بعد أن أقاموها على مفهوم الغزو/ الجهاد وليس على أساس التعاليم التقليدية».

ويتفق إينالجيك مع غيره من المؤرخين الذين رأوا أن العثمانيين لم يذهبوا إلى إحياء المفهوم التقليدي للخلافة الإسلامية إلا في القرن الثامن عشر ولأسبابٍ ومتغيراتٍ سياسيةٍ عديدة.

هكذا نرى أن مفهوم الخلافة قد طرأ على العديد من المتغيرات

عبر القرون والعصور؛ إذ تغير المفهوم التقليدي للخلافة بعد سقوط بغداد على يد التتار في عام 1256م، وانتقلت الخلافة إلى القاهرة حيث تمّ إحيائها على أيدي سلاطين المماليك. وأصبح الخليفة العباسي يمثل سلطة رمزية ومعنوية، ولكن السلطة الحقيقية أصبحت في يد سلاطين المماليك. وكان مصاحباً لذلك تغير مفهوم الخلافة حتى أصبح لقباً شرفياً يدعيه العديد من الحكام في الوقت نفسه. وفي العصر العثماني، - وبصرف النظر عن قصة انتقال الخلافة إلى العثمانيين من عدمه - أصبح اللقب الأول في العالم الإسلامي هو «السلطان» وربما يليه «خادم الحرمين الشريفين»، وتراجع بشدة الاهتمام بلقب الخلافة. وبعد إحياء المفهوم التقليدي للخلافة في القرن الثامن عشر هو الاستجابة التي سيقدمها العثمانيون إزاء التحدي الغربي الذي بدأ يهز أركان أقوى قوة إسلامية آنذاك. فكانت الخلافة هي الاستجابة التي قدمها التيار الأصولي في الدولة العثمانية في مقابل مسألة «الإصلاح» و«التنظيمات» التي قدمها التيار الجديد في الدولة العثمانية.

**وجّه مصطفى كمال
الضربة الأخيرة للخلافة
عندما طلب من المجلس
الوطني التركي في عام
1924م إلغاء الخلافة،
ووافق المجلس على ذلك**

على أية حال وجّه مصطفى كمال الضربة الأخيرة للخلافة عندما طلب من المجلس الوطني التركي في عام 1924م إلغاء الخلافة، ووافق المجلس على ذلك، ليفصل كمال أتاتورك بذلك بين الدنيا والدين في نظام الحكم في العالم الإسلامي. ولهذا لم يكن غريباً أن يكون رد الفعل سريعاً في العالم الإسلامي سواء من خلال محاولات إحياء الخلافة من جديد في مصر أو الحجاز أو حتى الهند، وفشل كل هذه المحاولات. ثم الخطوة المهمة والخطيرة في التاريخ الإسلامي الحديث



وهي قيام جماعة الإخوان المسلمين عام 1928م، وبعد أربع سنوات فقط من إلغاء الخلافة؛ إذ يعترف حسن البنا مؤسس الجماعة أن سقوط الخلافة كان السبب الرئيس وراء قيام الجماعة لعودة إصلاح الدنيا بالدين، وإحياء الأمة الإسلامية، ثم تطور شعار الجماعة بعد ذلك إلى «الإسلام هو الحل».

أهم المراجع:

- ابن إيّاس، بدائع الزهور في وقائع الدهور، تحقيق: محمد مصطفى، ج5، القاهرة، 1961م.
- أحمد آق كوندوز، الدولة العثمانية المجهولة، إستانبول، 2008م.
- أحمد فؤاد متولي، الفتح العثماني للشام ومصر، القاهرة، 1995م.
- أكمل الدين إحسان أوغلي، الدولة العثمانية، تاريخ وحضارة، ج1، إستانبول، 1999م.
- خليل إينالجيك، تاريخ الدولة العثمانية من النشوء إلى الانحدار، ترجمة: محمد الأرنؤوط، بيروت، 2002م.
- روبير مانتران، تاريخ الدولة العثمانية، ترجمة: بشير السباعي، ج1، القاهرة، 1993م.
- سيد محمد السيد، مصر في العصر العثماني، القاهرة، 1997م.
- عبد العزيز الشناوي، الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها، القاهرة، 1981م.
- قاسم عبده قاسم، دراسات في تاريخ مصر الاجتماعي عصر سلاطين المماليك، القاهرة، 1983م.
- محمد فريد، تاريخ الدولة العلية العثمانية، القاهرة، د.ت.
- Shaw, S., History of the Ottoman Empire and Modern Turkey, vol. 1, USA, 1976